

منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل

وأشير بضم الهمز بصح واستحسن مبنيين للمجهول إلى أن شيخا من مشايخ المذهب الصادق بنفس المصنف خليل فقد يشير في هذا المختصر بهذا إلى تصحيح واستحسان نفسه في توضيحه غير الأربعة الذين قدمتهم في قولي وبالأختيار للخمى الخ كا بن عطاء ١٠ وابن الحاجب صح هذا أي الحكم المقرون بصح أو استحسن من الخلاف أو استظهره من نفسه يحتمل أن مراده أنه يشير بصح لما كان من خلاف متقدم على المصحح وباستحسن لما كان من نفسه وهو الأقرب ويحتمل أن الإشارة بكل لكل و أشير بالتردد لأحد أمرين إما لتردد جنس المتأخرين الصادق بواحد وهم في اصطلاح أهل المذهب طبقة الشيخ ابن أبي زيد ومن بعدهم والمراد بهم هنا المتأخرون مطلقا في النقل أي الحكم المنقول عن المتقدمين كنقلهم عن قبلهم حكما في نازلة في باب ونقلهم عنه حكما آخر فيها في باب آخر وكنقل بعضهم عنه حكما في نازلة ونقل بعضهم الآخر حكما آخر فيها وكنقل بعضهم اتفاق المتقدمين على حكم في نازلة ونقل غيره عنهم الاختلاف فيها وسبب ذلك إما اختلاف قول المنقول عنه أو الاختلاف في معنى كلامه أو الحكم الذي استنبطوه لعدم نص المتقدمين عليه فليس قوله لعدم معطوف على التردد لاقتضائه أنه يشير بالتردد لعدم نص المتقدمين ولو اتفق المتأخرون على الحكم وليس كذلك إذ لا تردد مع اتفاقهم فالمعطوف الحكم والمعطوف عليه النقل والتردد في الحكم إن كان من واحد فمعناه التحير أو اختلاف الاجتهاد وإن كان من متعدد فمعناه اختلاف الاجتهاد ولم يذكر علامة مميزة بين الترددتين والأول في كلامه كثير والثاني قليل كقوله وفي خف غضب تردد وفي رابغ تردد وفي أجزاء ما وقف بالبناء تردد وفي جواز بيع من أسلم بخيار تردد